لا يسعنا ، في ختام حديثنا ، الا ان نبدي الملاحظات التالية :

١ ـ ان دعوة اليمين اللبناني الى اعتماد نظام الكانتونات لا يمكن ان تفسر الا برغبته في تحويل لبنان الى بلد شبيه بسويسرا ، تتحكم بمصيره طبقة اوليغارشية كلما حققت مكسبا، او كدست مبلغا ، او ابتزت شعبا ، قالت هل من مزيد ؟

واليمين يقع في تناقض فاضح عندما يقتبس من الانظمة السويسرية ما يلائم مصالحه فقط • ان سويسرا ، مثلا ، تتبنى نظام التمثيل النسبي في الانتخابات ، غير ان اليمين يرفض العمل به بحجة انه يساعد اليساريين على الوصول الى البرلمان • وفي سويسرا تعددية حزبية ، غير ان اليمين يطالب بالغاء الاحزاب في لبنان ، او بحصرها بثلاثة فقط مع وضع قيود مشددة على عمل الاحزاب اليسارية • ورئيس الاتحاد السويسري (اي رئيس الجمهورية) هو في نفس الوقت رئيس المجلس الفدرالي (اي الحكومة) • وهو ينتخب لسنة واحدة ولا يتمتع بصلاحيات خاصة ، لان سويسرا ، كما يقال ، تكره السياسيين الاقوياء • ولكن اليمين يطالب دوما بتقوية صلاحيات رئيس الجمهورية في لبنان ، وينادي احيانا بالنظام الرئاسي •

٢ ـ ان اليمين اللبناني يتجاهل عمدا مسيرة التطور التي قطعها التاريخ السياسي والدستوري في سويسرا • ان الصلاحيات الواسعة التي كانت الكانتونات تملكها في الماضي قد تقلصت وتناقصت بالتدريج • ومعظم التعديلات التي ادخلت على الدستور كانت ترمي الى تعزيز سلطة الدولة الاتحادية وتركيز الصلاحيات الاتحادية في يد الحكومة • وكل من يتابع تطور النظام الاتحادي في سويسرا يلمس ، بصورة واضحة ، ذلك الاتجاه الوحدوي الذي يتعاظم شانه جيلا بعد جيل فيدفع الكانتونات الى التقارب والانصهار عن طريق التخلي التدريجي عن صلاحياتها لصالح السلطة المركزية في الاتحاد • وفي الوقت الذي يهب فيه على سويسرا تيار التوحيد والاندماج ، يصر اليمين اللبناني على الوقوف في وجه التيار ويدعو الى اضعاف وحدة الوطن عن طريق تقسيمه الى كانتونات تتمتع بالحكم الذاتي •

٣ ـ ان اليمين اللبناني قد مني ، بعد طرحه مشروع الكانتونات ، بخيبة امل ، فلم يلق التأييد الذي كان يتوقعه • وهذا ما دفعه الى اعتماد تكتيك جديد والدعوة الى مشروع اخر ، املا ان يحظى بالقبول ويحقق له نفس الاهداف التي يعمل لها • انه مشروع اللامركزية • ولكن حديث اللامركزية يحتاج الى بحث اخر •